



حقوق النساء فجّر ظلّ غياب الزواج المدنيّ

التجربة والموقف

2023



كيان . تنحلي . نسوي
KAVAN- FEMINIST ORGANIZATION

حقوق النساء في ظلّ غياب الزواج المدنيّ التجربة والموقف

إعداد: إيمان جبّور | ألحان نحّاس-داود | رفاه عنبتاوي
جمعية كيان تنظيم نسويّ

حقوق النساء في ظلّ غياب الزواج المدني - التجربة والموقف

إعداد: إيمان جبّور | أُلحان نحّاس-داود | رفاه عنبتاوي

جمعيّة كيان تنظيم نسويّ

التحرير والتدقيق اللغويّ: مكتب «تواصل» للتحرير والتعريب

تصميم الغلاف: عدن ظاهر

تصميم التقرير: أمل شوفاني

© حقوق الطبع والنشر محفوظة، 2023

كيان - تنظيم نسويّ

حيفا، 33276

هاتف: 048661890

info@kayan.org

www.kayanfeminist.org

مقدّمة

ليست بجديدة محاولات سنّ قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل، بل إنّ الساحة السياسيّة والساحة البرلمانيّة شهدتا، على مدار عقود، جهودًا قامت بها أحزاب وحركات مختلفة في سبيل الدفع قُدّمًا بقانون يسمح بالزواج المدني في البلاد. وتُرافق هذه الجهود عادةً نقاشاتٌ مستمرة تتعلّق على نحوٍ خاصّ بالسيطرة الكاملة للمؤسسة الدينيّة على قضايا الزواج والطلاق، والآثار السلبية لغياب الزواج المدني على حقوق النساء وحقوق فئات اجتماعيّة كاملة، لا تستطيع أو لا ترغب بالزواج الدينيّ المفروض عليها.

في المقابل، ثمة غياب - بل ربّما تغييب- لهذا النقاش داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، سواء أكان الحديث عن موضوع الزواج المدني أم عن نقاش يتطّرق إلى قانون أحوال شخصيّة مدنيّ متكامل. قد يكون الأمر ناتجًا عن إشكاليّات طرح مثل هذا الموضوع في مجتمع محافظ، إضافة إلى تجنّب العديد من المؤسسات الفلسطينيّة والقيادات المحليّة طرح الموضوع بسبب حساسيّته الاجتماعيّة والدينيّة. في الوقت عينه، لا شك أنّ الأوساط اليهوديّة المتديّنة والأصوليّة تغيّب عنها أيضًا هذه النقاشات، ويُعتبَر كلّ تغيير، في ما يسمّى «الوضع القائم» الذي ينظّم العلاقات بين الدين والدولة، أمرًا مرفوضًا، بما في ذلك قضية الزواج التي تخضع لشروط المحاكم الدينيّة.

جمعيّة كيان - تنظيم نسويّ ترى أنّه من المهمّ طرح موضوع الزواج المدنيّ والتعامل معه في مجتمعنا، ولا سيّما أنّ غيابه، في ظلّ المنظومة الدينيّة الذكوريّة السائدة في البلاد، له تبعات وإسقاطات سلبية على النساء وعلى فئات أخرى قد لا تؤمن بهذه المنظومة؛ إذ إنّ لكلّ إنسان الحقّ في اختيار الشريك/ة، واختيار طريقة الارتباط التي تناسب أفكاره/ا ومعتقداته/ا. من جهة أخرى، ثمة كذلك حاجة ملحة إلى مجابهة تأثير غياب إمكانيّة الزواج المدنيّ على النساء وحقوقهنّ، وبخاصّة مع تأثير القوانين سلبيًا على حقوقهنّ (في قضايا الطلاق والانفصال - على سبيل المثال). فضلًا عن هذا، غياب منظومة قوانين مدنيّة في قضايا الأحوال الشخصيّة يحمل تداعيات أخرى على حقوق النساء في مجالات النفقات والإرث والأموال.

تعمل جمعية كيان منذ تأسيسها، ضمن دورها من أجل النهوض بمكانة المرأة الفلسطينية في إسرائيل، في مجال الأحوال الشخصية. وكان عام 1995 مفصلياً في هذا الشأن، حين أنشأت إسرائيل للمرة الأولى محاكم مدنيّة لشؤون العائلة ضمن نظامها القضائيّ، إلا أنّ الوصول إليها إذاك اقتصر على النساء اليهوديات. وكانت جمعية كيان، خلال السنوات اللاحقة، شريكة في جهود المرافعة من أجل إتاحة وصول المواطنين الفلسطينيين أيضاً لهذه المحاكم، وبعض هذه الجهود كانت ضمن عضوية كيان في لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية¹ إلى أن أثمرت الجهود بالتناج المرجوة في العام 2000². لكن على الرغم من إنشاء هذه المحاكم، تبقى المحاكم الدينيّة إلى اليوم هي السلطة الأولى المهيمنة على قضايا الزواج والطلاق، وذلك ضمن الغياب الكامل للزواج المدنيّ في إسرائيل.

إضافة إلى هذا، دأبت كيان طوال سنوات عملها على المطالبة بوقف التمييز الممارس ضدّ النساء الفلسطينيات في قضايا عدّة، على نحو ما نجد في جهودها من أجل إلغاء إجراء الطاعة³ وفضية «الرجل الغريب» [والزواج الثاني](#)⁴ في المحاكم الشرعيّة، والحساسيّة الجنديّة، والمطالبة بتعميق [الشفافيّة](#)⁵ في المحاكم الدينيّة، والحدّ من [الرسوم الباهظة](#)⁶ في المحاكم الكنسيّة.

ضمن القضايا التي ذُكرت آنفاً، وفي إطار نشاطات جمعية كيان لمناهضة التمييز ضدّ النساء في مجال الأحوال الشخصية، تأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على قضية الزواج المدنيّ، ابتغاء طرح معلومات واضحة عن ماهيّته، وعن منظومة الزواج والطلاق السائدة في إسرائيل. كذلك تعرض الورقة استطلاعاً أجرته جمعية كيان من أجل فحص مواقف الفلسطينيين والفلسطينيات في إسرائيل من الزواج المدنيّ، ضمن عينة عشوائية صغيرة. جاء هذا الاستطلاع ليكون بحثاً أولياً

1. تشكّلت لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية بمبادرة من جمعيات نسوية وحقوقية وناشطات وناشطين من ذوي الاهتمام بالنهوض بمكانة المرأة من أجل العمل على تبني نظام أحوال شخصية مبنيّ على مبدأ المساواة وحرّيّة الاختيار وحرّيّة العقيدة.

2. للاستزادة بشأن عمل جمعية كيان في مجال الأحوال الشخصية، يمكن الاطلاع على [موقع الجمعية](#).

3. كيان. (2016). حول الطاعة الزوجيّة في المحاكم الشرعيّة. [ورقة موقف](#). 2.

4. اغبارية، روان. (2014). حضانة الأطفال والزواج الثاني للمرأة. [ورقة موقف](#). كيان - تنظيم نسويّ.

5. نخاس-داود، ألحان. (د.ت). [لماذا يجب على المحاكم الكنسيّة وضع نظام واضح لدفع الرسوم؟](#). كيان - تنظيم نسويّ.

6. كيان. (2017). [الرسوم في المحاكم الكنسيّة لطوائف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك واللاتين في إسرائيل](#).

في سبيل تحديد الأولويات والتعلُّم من نتائجه، بغية تطوير بحث أوسع يشكّل لنا ما يشبه خارطة طريق لاستئناف نشاطات كيان في مجال الأحوال الشخصية والزواج المدني، وكذلك ليشكّل مرجعيةً لأيّ مؤسسة أخرى تسعى لطرح هذا الموضوع وبحثه ودفعه قُدماً، ولا سيّما عبْر مناقشته وطرحه في أطر مجتمعية مختلفة.

الزواج المدني في إسرائيل

في الوضع القائم اليوم، أهمّ التحدّيات التي تواجه قوانين الأسرة المدنيّة في إسرائيل هو الغياب التامّ لقضيّة الزواج المدنيّ، بينما تكمن تعقيدات أخرى في هذا القانون الذي يشكّل إطارًا لزواج الفئات اليهوديّة المتديّنة، والأقلّيّة العربيّة بتنوّعها الدينيّ بين المسلمين والمسيحيّين والدروز، الذين يتّبعون إجراءات الزواج والطلاق والانفصال، حصراً، ضمن المحاكم الدينيّة الخاصّة بكلّ واحدة من الديانات. لكن على سبيل المثال، ثمة فئات أخرى في إسرائيل لا يمكنها الزواج ضمن هذا القانون، من بينها المهاجرون الذين قدّموا إلى إسرائيل في إطار «قانون العودة» الإسرائيليّ، ولا سيّما من قدّموا من شرق أوروبا ضمن الهجرات اليهوديّة، لكنهم ليسوا يهوداً وُفق التعريف الدينيّ للحاخاميّة الرئيسيّة (لأنهم ليسوا من أمّ يهوديّة) ولا يحقّ لهم الزواج وُفق القانون اليهوديّ.⁷ فضلاً عن ذلك، كلّ مواطن لا يرغب في الزواج ضمن الأطر الدينيّة لا يمكنه عقْد زواج مدنيّ في إسرائيل.

البثّ في قضايا الزواج والطلاق في إسرائيل يعتمد، إذًا، اعتمادًا كليًّا على منظومة دينيّة وطاقية للديانات المعترف بها في الدولة، فهي التي تمتلك الصلاحيّة في عقْد الزواج وتحديد شروطه، وهو ما يضع أمام المواطنين والمقيمين فيها إمكانيّة واحدة فقط، هي عقْد زواج دينيّ، دون إتاحة عقْد زواج مدنيّ أو زواج مختلط.⁸ وتعتمد إسرائيل في هذه القضايا على نظام الملة العثمانيّ، الذي تبناه كذلك الانتداب البريطانيّ في فلسطين عام 1922، وأبقت إسرائيل عليه ساري المفعول منذ عام 1948، ما لم يجرّ تعديله أو إلغاؤه من خلال التشريعات البرلمانيّة. وعلى الرغم من تغيير العديد من القوانين التي ورثتها إسرائيل منذ عهد الانتداب، أبقت على نظام الملة وكرّسته، بل اعترفت كذلك بمِلل أخرى فضلًا عن تلك التي أقرّها الانتداب في حينه. وبناءً على هذه المنظومة، للمِلل حقّ في إدارة شؤونها المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة بناءً على قوانينها الدينيّة.⁹ ولكن المفارقة أنّ تركبًا اليوم لديها قانون ينظّم الزواج والطلاق

7. Scharffs, Brett G., & Disparte, Suzanne. (2010). Comparative models for transitioning from religious to civil marriage systems. *Journal of Law and Family Studies*, 12(2), 409-430.

8. كيان. (2010). [الزواج المدني والزواج المختلط](#).

9. هوّاري، عرين. (2016). [الجدل حول قضايا الأحوال الشخصيّة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر](#). [قضايا إسرائيلية](#)، عدد 61، ص 51-60.

المدنيّين ضمن مؤسّساتها الرسميّة، بينما في إسرائيل حتّى اليوم، ليس ثمة مجرد أُنق لوضع قانون للزواج المدني.¹⁰

وُفق الوضع القائم اليوم في إسرائيل، يمكن لمواطن أو مقيم في إسرائيل أن يعقد زواجاً مدنيّاً في دولة أخرى وفق الشروط التي تضعها تلك الدولة ومؤسّساتها، ويمكن بعد ذلك تسجيل هذا الزواج في وزارة الداخليّة الإسرائيليّة، عبر تزويدها بأوراق ثبوتيّة موقّعة بختم أپوستيل، أو مرّفقة بتصديق قنصل إسرائيليّ ومترجمة. تسجيل الزواج المدنيّ في إسرائيل يمنح الزوجين الحقوق التي تمنحها الدولة لكلّ الأزواج المسجّلين في وزارة الداخليّة.¹¹ لكن هذه الإمكانيّة لا تخلو من الأوضاع المركّبة التي قد تواجه الأزواج الذين اختاروا عقد زواج مدنيّ خارج البلاد؛ إذ إنّ خيار الطلاق، إذا اتُّخذ في تلك الحالة، يُجبر الأزواج على التقاضي مجدداً وفق الشروط الدينيّة أمام المحاكم الدينيّة، والتي من الجائز أن ترفض الاعتراف بالزواج المدنيّ وبشرعيّته، كما أنّ الطلاق وفق الشروط الدينيّة قد يؤثّر سلبيّاً على حقوق كلّ من الزوجين.

إدّا، الوضع القانوني في كلّ ما يخصّ الزواج المدنيّ في إسرائيل وضع مرّكب جدّاً، ولا يتبيح خياراً حقيقيّاً للمواطنين بممارسة اختياراتهم الحرّة للارتباط بشريك، وحتّى عقد زواج مدنيّ خارج البلاد قد يضع الأزواج في وضعيّة قانونيّة صعبة ومركّبة بشأن حقوق كلّ من الزوجين، وبشأن المسار القانوني في قضايا الطلاق.¹² علاوة على هذا، فقصّ الارتباط في الزواج المدنيّ، وإنّ تداولته المحاكم المدنيّة الإسرائيليّة، يبقى عرضة لتدخّل المحاكم الدينيّة؛ وهو ما يعني أنّ مجرد وجود هذه المنظومة الدينيّة - الطائفية وهيمنتها على قضايا الأحوال الشخصية يمنع خضوع الزواج المدنيّ وفوضه لإجراءات مستقلة، خارج إطار المنظومة الدينيّة.¹³

10. Scharffs & Disparte. Ibid.

11. كيان. (2010). مصدر سابق.

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق.

قانون الزواج المدني في إسرائيل: بداياته ومآلاته

منذ نحو أربعة عقود، شهدت إسرائيل محاولات انتهت بالفشل، قامت بها العديد من الأحزاب والحركات من أجل تغيير الوضع القائم وتمرير قانون يسمح بالزواج المدني¹⁴ على سبيل المثال، عام 2017 أسقطت الهيئة العامة للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) مشروع قانون كان يقضي بالسماح بعقد الزواج المدني، وعلى الرغم من ذلك أظهرت استطلاعات للرأي في العام نفسه أن أغلبية بين الجمهور اليهودي في إسرائيل تؤيد إتاحة الزواج والطلاق المدنيين¹⁵. وجاء في نتائج الاستطلاع أن 72% من الجمهور اليهودي و 76% من الجمهور الفلسطيني يؤيدون مقولة «لكل مواطن/ة الحق في أن يتزوج /تتزوج بمن يختار /تختار، بالطريقة التي يختارها /تختارها ووفق معتقداته». على الرغم من ذلك، أشار الاستطلاع إلى تفاوت بين المستطعة آراؤهم/ن (في ما يلي: المستطعون/ات -أو: المستطعين/ات) من اليهود والفلسطينيين/ات في كيفية فهم هذه المقولة؛ إذ تشير المعطيات إلى أن 43% من المستطعين/ات الفلسطينيين/ات في إسرائيل يدعمون ويدعمن انتهاج الزواج والطلاق المدنيين في إسرائيل، وأن 88% منهم/ن كانوا سيختارون وسيخترن الزواج وفق ديانتهم/ن، وأن 50% منهم/ن قالوا وقلن إنهم/ن يثقون ويثقن بالمحاكم الدينية، إضافة إلى 71% منهم/ن لا يعتقدون/ون أن المحاكم الدينية تميز ضد النساء. هذه المعطيات تشبه -إلى حد ما- نتائج الاستطلاع الذي أجرته جمعية كيان، والذي سنعرضه وناقشه لاحقاً.

أحد المعطيات المهمة في هذا الاستطلاع يشير إلى فروق بين الأجيال؛ فقد أشار 60% من المستطعين/ات الذين/ اللواتي تتراوح أعمارهم/ن بين 25 و 34 عاماً أنهم/ن يؤيدون/ون انتهاج الزواج والطلاق المدنيين، مقابل 27% فقط ممن عبرن/وا عن

14. جرابسي، برهوم. (2017، 7 آذار). 72% من الإسرائيليين يؤيدون السماح بالزواج المدني والحكومة تعارض. [المشهد الإسرائيلي](#): مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

15. جدوش - لحرية الدين والمساواة. (2017). 72% من الجمهور اليهودي يؤيد الزواج والطلاق المدنيين. [بالعبرية]

تأيدهنّ/م لهذا الأمر بين المستطلّعين/ات الذين تبلغ أعمارهنّ/م ما يربو على 65 عامًا. ثمة فارق آخَر كان بارزاً بين الأوساط المتديّنة والعلمانيّة؛ فبينما أيّد 79% من العلمانيّين/ات الفلسطينيّين/ات الزواج والطلاق المدنيّين، لم يؤيّد به سوى 44% ممّن عرّفهنّ/م الاستطلاع بأنّهم محافظون/ات، و 31% فقط من المتديّنين/ات.¹⁶

على الرغم من مرور خمس سنوات على إجراء هذا الاستطلاع، يمكننا الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الجمهور، سواء في ذلك العربيّ أم الفلسطينيّ، قد سبق القيادات في توجّهاته المؤيّد لإتاحة الزواج والطلاق المدنيّين، وأنّ ما يحول حتّى الآن دون سنّ قانون في هذا الشأن هو اللعبة السياسيّة الإسرائيليّة ومشاركة أحزاب التشدّد الدينيّ (الحرديّين) في الحكومات الائتلافيّة.¹⁷ علاوة على هذا، ما يثير الانتباه في هذا الاستطلاع أنّ الأجيال الشابّة (25-34 عامًا) بين الفلسطينيّين/ات في إسرائيل تتقبّل فكرة الزواج المدنيّ، وقد تكون هذه الشريحة هي الأهمّ لكون الزواج على وجه العموم يجري في هذه المراحل العمريّة.

16. المصدر السابق.

17. جرابسي، برهوم، مصدر سابق.

أبرز المقترحات لسنّ قانون لتشريع الزواج المدني

كانت المقترحات -سواء جاءت على هيئة مقترح قانون أم على هيئة اجتهادات في الحقل الأكاديمي والقضائي- مختلفة. بعضها يرمي على نحو أساسي إلى إيجاد حلول للفئات التي لا تنتمي إلى إحدى الديانات المعترف بها في إسرائيل، ولذا لا يمكنها إجراء مراسم زواجها في أي من المحاكم الدينية.¹⁸ الاختلاف بين المقترحات المتعددة كان يتعلّق بالصلة بين مسار الزواج المدني ومسار الزواج الديني. على سبيل المثال، اقترح البروفيسور روزين- تسقي إقامة مسار زواج مدنيّ ومسار زواج ديني، شريطة أنّه من يختار الزواج ووفق أحد المسارين يخضع طلاقه كذلك للمسار نفسه، بينما اقترح البروفيسور شيفمان أن يكون الزواج المدنيّ هو المحصرّي في إسرائيل، دون حظر للزواج الدينيّ، ولكن على الزواج الدينيّ أن يكون مشروطًا بتسجيله مدنيًا من قبل الدولة، وبدون هذا التسجيل لا يكون للزواج الدينيّ مكانة مستقلة معترف بها. كان هدف هذا المقترح أن يسهّل من إجراءات الطلاق للأزواج العلمانيّين عبر إعطائهم خيارًا مدنيًا لمراسم الطلاق.¹⁹

ثمة محاولات عديدة أيضًا، ولكنها أخفقت، شهدتها الكنيست الإسرائيليّ لسنّ قانون يتعامل مع قضية الزواج المدنيّ، نذكر من بينها ما كان خلال العقدَيْن الأخيرَيْن -على سبيل المثال لا الحصر-: مقترح قانون ميثاق الزواج (2013)²⁰؛ مقترح قانون الزواج المدنيّ (2014)²¹؛ مقترح قانون الزواج المدنيّ وفكّ الرباط الزوجيّ (2014)؛ مقترح قانون ميثاق الزواج لأبناء وبنات ذات الجنس (2015)²²؛ مقترح قانون الزواج والطلاق (2021)²³؛ معظم مقترحات القوانين صدرت عن أحزاب إسرائيلية تنتمي إلى تيارات ليبرالية، ولكنّ تركيبة المجتمع الإسرائيليّ

18. ليفشيتس، شاحر. (2006). ميثاق الزواج **أبحاث سياسية**، عدد 68. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية. [بالعبرية] 19. المصدر السابق.

20. في الإمكان قراءة مقترح القانون في [موقع البرلمان الإسرائيليّ](#). [بالعبرية]

21. في الإمكان قراءة مقترح القانون في [موقع البرلمان الإسرائيليّ](#). [بالعبرية]

22. في الإمكان قراءة مقترح القانون في [موقع البرلمان الإسرائيليّ](#). [بالعبرية]

23. في الإمكان قراءة مقترح القانون في [موقع البرلمان الإسرائيليّ](#). [بالعبرية]

حالت في نهاية الأمر دون الوصول إلى تشريع قانون ينظّم زواجًا مدنيًا مقبولًا على الأطراف السياسيّة المختلفة.

بعض مقترحات القوانين التي قدّمت حلولًا جزئية لقضية الزواج المدنيّ تبلورت لقانون «ميثاق الزواج» الذي شُرّع بالفعل عام 2010،²⁴ ولكنّه لم يوفّر حلًا فعليًا لكلّ من يريد وتريد عقّد زواج مدنيّ، وإنّما فقط لأتباع الديانات غير المعترف بها رسميًا في إسرائيل، أي من غير المنتمين والمنتميات إلى الديانة اليهوديّة أو الإسلاميّة أو الدرزيّة أو المسيحيّة على طوائفها.²⁵ يتيح هذا القانون إجراء ميثاق زواج، وهو عبارة عن اتفاق بين الزوجين على الحياة المشتركة وإقامة عائلة وإدارة بيت مشترك. إجراء العقّد يعطي هؤلاء الأزواج حقوقًا كتلك التي يحصل عليها المتزوجون زواجًا دينيًا، لكنّه يستثنيهم من الحقوق المنصوص عليها في قانون العودة وقانون المواطنة وقانون الدخول لإسرائيل إذا كان أحد الزوجين لا يتمتّع بالمواطنة. كذلك هو الأمر في ما يخصّ تبني الأطفال أو الإنجاب عن طريق تأجير الرحم، إذ لا يُسمَح بهما إلا بعد مرور ثمانية عشر (18) شهرًا من تسجيل الزواج.²⁶

شهد الكنيست السابق، الرابع والعشرون، آخر محاولة لإجراء إصلاحات تتعلّق بالزواج المدنيّ، بادر إليها وزير الخدمات الدينيّة، متان كهانا، الذي أجرى مفاوضات مع حزب «يش عتيد» («هناك مستقبل») من أجل إقرار مشروع قانون يجيز إجراء عقود زواج مدنيّة داخل القنصليات الأجنبيّة في البلاد، بدلًا من سفر الأزواج إلى خارج البلاد من أجل إبرام عقود الزواج المدنيّة، مقابل أن يجري التنازل في قانون العودة عن البند المتعلّق بالأحفاد، والذي يسمح لكلّ من لديه جدّة يهوديّة/بهاجرة إلى البلاد والحصول على المواطنة.²⁷ هذا المقترح أيضًا، وإن لم يجر تبنيّه في نهاية الأمر، لا يستوفي احتياجات الأزواج التي ترفض الزواج الدينيّ، ولا يتيح عمليًا إبرام عقود زواج مدنيّة في إسرائيل. ولكن الكنيست الرابع والعشرون (24) كان قد جرى حلّه قبل أن يُتخذ أيّ قرار في هذا الشأن.

24. لقراءة القانون. [بالعبريّة]

25. وشترايخ، أفشلوم. (2017). بالعودة إلى المستقبل: عن بلورة الزواج والطلاق المدنيّين في إسرائيل. دين أو ذقاريم، عدد 10. جامعة حيفا. [بالعبريّة]

26. المصدر السابق.

27. Klein, Zvika. (2022, February 14). Kahana mulls allowing civil marriage in exchange for repealing law of return. **Jerusalem Post**.

جمعيّة كيان - التجربة والموقف

تعمل جمعيّة كيان منذ تأسيسها، ضمن برنامج الأحوال الشخصية، من خلال القسم القانوني في الجمعيّة، على إمداد النساء الفلسطينيات باستشارة ودعم قانونيين، وكذلك مرافقة قانونيّة من خلال المنظور النسوي، من أجل خدمتهنّ في ظلّ غياب الاستقلال الاقتصاديّ لدى الكثير منهنّ، إضافة إلى تعقيدات الإجراءات البيروقراطيّة وعقبات اللغة العبريّة التي قد تحدّ من إمكانيّة حصول النساء على حقوقهنّ في مجال الأحوال الشخصية.

على صعيد آخر، تعمل الجمعيّة كذلك على رفع الوعي في قضايا الأحوال الشخصية، عبر تقديم المحاضرات والورشات والأيام الدراسيّة والحملات الإعلاميّة. تستهدف هذه النشاطات النساء عامّة وكذلك الخبراء والخبيرات في المجال القانوني والقضائيّ والجهات المسؤولة، في سبيل إعطاء بُعد نسويّ لقضايا الأحوال الشخصية. فضلاً عن هذا، تشمل نشاطات كيان مسارات المرافعة من أجل الحدّ من إجراءات التمييز ضدّ النساء في أنظمة المحاكم الدينيّة والمدنيّة على السواء. تشمل المرافعة لقاءات مباشرة مع مسؤولي المحاكم وشخصيات في وزارة القضاء، وتقديم التماسات إلى المحكمة العليا حين يقتضي الأمر ذلك، إضافة إلى إصدار موادّ وبيانات وإرسالها إلى الكنيست والجهات المسؤولة.

أسفر العمل في مجال الأحوال الشخصية عن تراكم الخبرات ومحاولة التأثير على عدد من الإشكاليّات المتعلّقة بقضايا الأحوال الشخصية، نذكر منها على سبيل المثال: وضع إشكاليّة الرسوم في المحاكم الكنسيّة على الأجنحة الجماهيريّة؛²⁸ زيادة الشفافيّة؛ زيادة الوعي لمراعاة الاعتبارات الجنديّة. أمّا في المحاكم الشرعيّة، فقد طالبت الجمعيّة بإلغاء قوانين الطاعة²⁹ وتغيير إجراءات ومعايير حضانة

28. كيان. (2017). مصدر سابق.

- نخاس-داود، ألجان. مصدر سابق.

29. كيان. (2016). مصدر سابق.

الطفل،³⁰ وإلغاء فرضيّة «الرجل الغريب» في حالة الزواج الثاني للأُمّ.³¹ من جهة أخرى، نجحت جمعيّة كيان في إلزام المحاكم الشرعيّة بتعيين نساء محكّمتات في مسارات الطلاق التي تجري في أروقتها؛ وفي المحاكم المدنيّة، قامت الجمعيّة بعدّة نشاطات في مجال المرافعة من أجل النهوض بحقوق المرأة في ما يخصّ قوانين حضانة الطفل، وبخاصّة في مجال فرضيّة «الجيل المبكر»، وحتّى وزارة القضاء على تغيير سياساتها بشأن تعدّد الزوجات والنفقة والحضانة.

ودأبت جمعيّة كيان على طرح موضوع منظومة الزواج المدنيّ من منظور نسويّ وحقوقيّ، لأنّ غيابها يعني الحدّ من إتاحة الفرصة أمام النساء باختيار شريك الحياة. وفي مجال المرافعة، طرحت كيان الموضوع أمام المحافل الدوليّة، وخاصّة في لجنة السيداو التي تراقب تنفيذ اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة التي اعتمدت في العام 1979 وصادقت عليها إسرائيل في العام 1991، وفي اللجنة الاقتصادية _ الاجتماعية لحقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، لكون انعدام تنظيم الزواج المدنيّ ينتهك حقّ النساء في الاختيار ويجعلها خاضعة لمنظومة تميّز ضدّها على أساس جنسها. أسهّم هذا الطرح في فهم التمييز الجوهريّ ضدّ النساء الفلسطينيات ومعاناتهنّ، وقامت هذه اللجان الأمميّة بالتطرّق إلى هذا التمييز في تقاريرها، وشملتها ضمن توصياتها التي أشارت إلى قلق اللجنة من استخدام قضايا الحضانة للتأثير على النفقة التي تحصل عليها النساء، كما عبّرت اللجنة عن قلقها بشأن انعدام وجود الزواج المدنيّ في إسرائيل.

كانت الجمعيّة سبّاقة كذلك في عمليّة البحث وزيادة الوعي في مجال الزواج المدنيّ وإتاحته في المجتمع الفلسطينيّ، وعلى وجه الخصوص طرح الموضوع للنقاش ضمن مجموعات نسائيّة وفحص المواقف بشأنه. لا ريب في أنّ طرح موضوع الزواج المدنيّ في مجتمع يعتبر نفسه محافظاً يفرض تحديات كبيرة، لكن الإيمان بحريّة الخيار، وبالحدّ في اختيار الشريك، هو جزء من القيم التي نؤمن بها في جمعيّة كيان. وعليه، قامت الجمعيّة بمتابعة موضوع الزواج المدنيّ وطرحه للبحث ضمن مجموعات بؤريّة واستطلاع أُجريّ بين عيّنة عشوائية ضمّت 63 فردًا، رجالًا ونساءً

30. إغبارية، روان. (2016). قضية حضانة الأطفال والتحديثات القانونيّة. ورقة موقف. كيان-تنظيم نسويّ.

31. إغبارية، روان. (2014). مصدر سابق.

من أجيال متعدّدة. يُعدّ هذا البحث أوليًّا ضمن عيّنات صغيرة ولكنّه ضروريّ لفحص المواقف الأوليّة تجاه الزواج المدنيّ، ليكون بمثابة بوصلة لاستمرار العمل وتوسيعه مستقبلاً في مجال الزواج المدنيّ.

تحليل استطلاع الرأي

طرحت الاستمارات، التي وُزعت على نحوٍ عشوائيٍّ على عيّنة من النساء والرجال من فئاتٍ عمريّةٍ متعدّدة، الأسئلة الأساسية التالية: ما هو الزواج المدني؟ هل فكّرت في إمكانية الزواج المدني، ولماذا؟ لو كانت إمكانية الزواج المدني متاحة، هل كنت ستختارها/ ستختارينها، ولماذا؟ هل أنت مع إمكانية سماح الزواج المدني، ولماذا؟ هل تؤيد/ين سنّ قانون أحوال شخصيّة متكامل لا يرتبط بالدين؟

■ ما هو الزواج المدني؟

أحد أهمّ الاستنتاجات التي في الإمكان الإشارة إليها مع تحليل المعطيات التي ظهرت في الاستمارات هو أنّ نصف المستطلّعين/ات فقط في وسعهم/نّ الإشارة إلى إجابات صحيحة، أو كتابة إجابات صحيحة جزئيًّا في ما يخصّ تعريف الزواج المدني، لكنّ سائر المستطلّعين/ات لم يتمكّنوا من اختيار الإجابة الصحيحة، أو كتابة جملة دقيقة تعرّف الزواج المدني. ولو حظ، بعد مراجعة الإجابات كافة، أنّ المشاركات والمشاركين يجهلون ماهيّة الزواج المدني، وأنّه ثمة اعتقاد أنّ هذا الزواج لا يجري إلّا إذا كان الطرفان ينتميان إلى ديانتيّن مختلفتيّن. على سبيل المثال، بعض المستطلّعين/ات علّلوا وعلّلن رفضهم/نّ للزواج المدني بأنهم/نّ لا يُردنّ ولا يريدون الاقتران بزوجة/ة من ديانة أخرى، ولا يحبّذون/ون إيّاه لأخريات وآخريّن، على الرغم من أنّ الزواج المدني يُعقّد بين أيّ طرفيّن قد يكونان من ديانة واحدة أو من أتباع ديانات مختلفة.

هذه البلبلة بين أنواع الزواج جرى التعبير عنها كذلك في إجابات علّلت رفض الزواج المدني بعدم قبول فكرة هضم حقوق المرأة (وهو ما يحدّث -على سبيل المثال- في ما يسمّى «زواج المسيار» أو تسميات أخرى انتشرت في العالم العربيّ خلال العقود الأخيرة). هذه الإجابات تحديداً ظهرت في قلّة من الاستمارات، ولكنها تُبرز عدم فهم دلالة الزواج المدني واختلاط الأمور والتسميات التي تُرسخ في ذهن الجمهور.

■ هل فكّرت في الزواج المدنيّ، ولماذا؟

حين سألنا المستطلّعين/ات عما إذا كنّ/كانوا قد فكّروا/وا يوماً ما في رغبتهم/نّ بالزواج المدنيّ، أجاب 10% منهم/نّ فقط بالإيجاب، وتطرّقت الأسباب إلى تفسيرات حقوقية، من بينها أنّ الزواج المدنيّ يحفظ الحقوق خلال الزواج وبعد الانفصال، وكذلك ذكر بعضهنّ/م أنّ الطلاق والانفصال أسهل في حالة الزواج المدنيّ. هذا يعني أنّ من فكّرت في إمكانيّة الزواج المدنيّ يعي وتعي تماماً الجانب الحقوقيّ للموضوع، لكن هؤلاء قلّة من المستطلّعين/ات. في المقابل، أشار الأغليبيّة (89%) أنّهم/نّ لم يفكّروا ولم يفكّروا في الزواج المدنيّ. معظمهنّ/م (30%) أشاروا وأشارن إلى الدين والهويّة الدينيّة بأنّهما سبب يمنع الزواج المدنيّ. على سبيل المثال، قال البعض إنّ الزواج المدنيّ يهدّد الهويّة الدينيّة، أو أنّه يفضّل الزواج بطريقة شرعيّة. أمّا أبرز الأسباب الأخرى، فكانت بسبب القيود الاجتماعيّة. على سبيل المثال، قال 24% من المستطلّعين/ات إنّ العادات والتقاليد تمنعهم/نّ من التفكير في الزواج المدنيّ، أو إنّ لديهم/نّ تحوّفاً من المجتمع و/أو العائلة، وإنّ الزواج المدنيّ غير مقبول اجتماعيًّا.

■ لو كانت إمكانيّة الزواج المدنيّ متاحة،

هل كنت ستختارينها/ستختارها؟

حين وضعنا أمام المستطلّعين/ات سؤالاً يفترض أنّ إمكانيّة الزواج المدنيّ متاحة، كي نسأل عما إذا كانوا وكنّ سيختارون ويخترن هذه الإمكانيّة في حالة إتاحتها في إسرائيل، ازدادت أعداد المستطلّعين/ات الذين واللواتي أجابوا بالإيجاب -مقارنةً بالسؤال السابق- إذ أجاب 23.8% من المستطلّعين/ات بالإيجاب، لكن ما زال من يرفضون ويرفضن اختيار الزواج المدنيّ على الرغم من فرضيّة إتاحتها يشكّون ويشكّكن الأغليبيّة (63.4%)، بينما أجاب 11% من المستطلّعين/ات أنّ احتمال اختيار الزواج المدنيّ وارد، دون إجابة حاسمة بالإيجاب أو بالنفي؛ وهو ما يعني أنّ مجرد إتاحة الزواج المدنيّ في إسرائيل قد تجعل البعض يفكّر فيها بدلاً لطريقة الزواج القائمة حتّى اليوم.

■ هل أنت مع السماح بإمكانية الزواج المدني في إسرائيل؟ ولماذا؟

التغيير في المواقف لمسناه في هذا السؤال، إذ أجاب ثلثا المستطلعين/ات بأنهم/ن يؤيدون ويؤيدن السماح بزواج مدني في إسرائيل؛ وهو ما يعني أنه حتى لو كان المشاركون/ات في هذا الاستطلاع يرفضون/ون أن يتزوجن/وا زواجا مدنياً، فهن/م يؤيدن/ون السماح به. وعلل المشاركون/ات إجاباتهم/ن بأن السماح بالزواج المدني مهم من أجل إتاحة حريّة الخيار لمن يريد وترديد الارتباط بالشريك/ة عبر الزواج المدني بدلاً من الديني. وجاءت بعض التفسيرات على نحو يركّز على الحرّيات الشخصية: «من أجل إتاحة الخيار لمن يختار الزواج المدني»؛ «من أجل تحطّي حاجز الدين»؛ «لأجل الحرّيات الشخصية»؛ «من أجل تعزيز التعدّدية والديمقراطية». بعض الإجابات الأخرى، الأقلّ ذكرًا، ركّزت على الجانب الحقوقي والنسوي: «يعرّز الحقوق»؛ «من أجل حقوق المرأة»؛ «تسهيل الطلاق والانفصال»؛ «من أجل الحقوق والمساواة»؛ «من أجل المساواة بين الرجل والمرأة». في المقابل، أجاب ثلث المستطلعين/ات بأنهم/ن لا يؤيدن/ون السماح بالزواج المدني، وكانت معظم الأسباب تتطرّق إلى الدين -على سبيل المثال: «بسبب الدين والتقاليد»؛ «مرفوض في الشريعة»؛ «الدين والأخلاق»؛ «لأنّه محرّم».

■ هل تؤيد تشريع قانون أحوال شخصيّة متكامل لا يرتبط بالدين؟

استطلع السؤال الأخير آراء المشاركين/ين بشأن سنّ قانون أحوال شخصيّة متكامل غير خاضع للشروط والمحاكم الدينيّة. هنا أيضًا أجابت الأغليّة بالإيجاب (45.9%)، بينما 27% أجابوا وأجبن بالنفي، ونسبة مشابهة أجابت بأنها لا تهتمّ بالأمر.

استنتاجات وتوصيات

يتبين من الإجابات التي رأيناها في استمارات استطلاع الرأي و المواقف، والتي عكستها أيضًا المجموعات البُورِيَّة، أنَّ معظم من شاركوا في الاستطلاع لا يعرفون/ون تمامًا ما هو الزواج المدني وكيف يجري هذا الميثاق بين الزوجين. كذلك ثمة بلبله واضحة بين الزواج المدني والزواج المختلط، إضافة إلى أنَّ بعض المشاركات/ين يعتقدون بأنَّ الزواج المدني لا يخدم إلا من يودّ ومن تودّ الزواج بشريك/ة من ديانة مختلفة.

كذلك تُظهر نتائج الاستطلاع أنَّ الأسباب الأساسيَّة التي تمنع المستطلَّعين والمستطلَّعات من التفكير في الزواج المدني خيارًا بديلًا هي أسباب تتعلّق بالدين والهويَّة الدينيَّة، وفي المرتبة الثانية تأتي الأسباب الاجتماعيَّة والتخوّفات من المجتمع. في الاستطلاع الذي أجْرته جمعيَّة كيان، معظم المستطلَّعين/ات (89%) لم يفكروا أو يفكّرَن يومًا في اختيار الزواج المدني. هذه النسبة تنخفض إلى نحو 63% حين يفترض السؤال أنَّ إمكانيَّة الزواج المدني متاحة في إسرائيل؛ وهو ما يعني أنَّ مجرد إتاحة الخيار في إسرائيل قد يجعله خيارًا شرعيًّا بنظر البعض من جمهور النساء والرجال، ويسهّل على الناس قَبوله.

إحدى النتائج المفاجئة في الاستطلاع هي تأييد ثلثي المشاركين/ات فيه السماح بوجود الزواج المدني خيارًا بالإضافة إلى الزواج الديني، من أجل تعزيز التعدُّدية وإتاحة حرّيَّة الاختيار أمام الناس، كما جاء في الإجابات؛ وهو ما يعني أنَّ لدى أفراد المجتمع استعدادًا لقبول وتقبُّل الآخرين والأخريات وخياراتهم/ن، وإن لم يكونوا أو يكنّ على استعداد أن يتزوَّجوا/وا زوجًا مدنيًّا.

في الإمكان رؤية بعض التشابه بين نتائج هذا الاستطلاع الذي أجْرته جمعيَّة كيان، ونتائج الاستطلاع الذي أجْرته مؤسّسة «جدوش» عام 2017، ودُكر سابقًا ضمن هذه الورقة؛ فقد أشار هو كذلك إلى تأييد نحو نصف المستطلَّعين/ات من الجمهور الفلسطينيّ إتاحة الزواج المدني في إسرائيل، بينما أشارت الغالبية

الساحقة في الاستطلاع نفسه (88%) أنّها تفضّل الزواج الدينيّ. علاوة على هذا، في الاستطلاع الذي أجرته كيان أشارت الأغلبية (63.4%) أنّها ترفض اختيار الزواج المدنيّ وإن كان متاحًا.

اللافت في الإجابات التي جاءت في الاستمارات أنّ القضايا الحقوقية النسائية والخطاب النسويّ لم تكن من الأمور البارزة. على سبيل المثال، 14% فقط ممّن ذكروا/ن أنّهم/نّ يؤيّدون ويؤيّدن السماح بالزواج المدنيّ في إسرائيل قالوا إنّ للأمر تداعيات إيجابية على حقوق المرأة والمطالب النسوية والمطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة، لكون المنظومة الدينية للزواج -وهي الخيار الوحيد القائم داخل إسرائيل- تميّز ضدّ النساء وبخاصّة في قضايا الطلاق والانفصال. في المقابل، تطرقت سائر الإجابات حصريًا إلى تفسيرات ليبرالية تتعلّق بحريّة الأفراد وخياراتهم، وحقّ الإنسان في اختيار شريك/ة حياته/ا، وبخاصّة حين يكون أو تكون من ديانة أخرى. كذلك الأمر في ما يخصّ البنود الأخرى في الاستمارة؛ إذ إنّ قلّة من المشاركين والمشاركات قد تطرقت إلى حقوق النساء والمساواة بينهنّ وبين الرجال.

لا شكّ أنّ نتائج الاستطلاع الذي أجرته جمعية كيان يؤكّد ما هو مؤكّد بشأن التأثير الكبير للتديّن وللعادات والتقاليد على فكر الأفراد وخياراتهم/نّ. كذلك أكّدت النتائج أنّ معظم المستطلّعين/ات ليست لديهم/نّ أدنى فكرة عن منظومة الزواج المدنيّ سواء أكانوا متديّنين أم علمانيين. ومما لا شكّ فيه أيضًا أنّ طرح موضوع الزواج المدنيّ في مجتمع تقليديّ ومحافظ هو أمر شائك، لكنّ تجاهله يعني استمرار الوضع القائم وتغييب الموضوع عن النقاش العامّ داخل المجتمع، وكذلك في أروقة صنع القرار في مؤسسات الدولة، بينما استمرار طرح الموضوع قد يؤدّي إلى بلورة رؤية واضحة مجتمعية تمكّن الجمهور الفلسطينيّ في المستقبل من أن يكون شريكًا في إبداء رأي واضح من منظومة الزواج المدنيّ، ومن مناقشة مقترحات القوانين والتأثير عليها.

في هذا الصدد، لا نغفل كذلك أنّ الفلسطينيين/ات في إسرائيل يشكّلون أقلية قومية أصلاية يميّز صدها قومياً على نحو ممنهج، وثمة تحوّفات شرعية لدى أبناء

وبنات هذه الأقلية من المسّ باستقلالية مؤسّساتهم/نّ عامّة، ولا سيّما المحاكم الدينيّة، وهو ما يطرح إشكاليّة وطنيّة لا تقلّ أهميّة عن المشاكل الآنف ذكرها. ولكن لما كان للزواج والطلاق ضمن الأطر الدينيّة والمحاكم الدينيّة تداعيات على حقّ الاختيار وحقوق النساء عامّة، من واجبا -بوصفنا مؤسّسة نسويّة- العمل على طرح الموضوع ومناقشته وتطوير الوعي بشأنه، وفحص مواقف أبناء وبنات مجتمعنا منه، بل كذلك دفعه قُدماً حتّى في أروقة صنع القرار.

توصي هذه الورقة باستمرار العمل على إقامة نشاطات وورشات توعويّة بشأن الزواج المدنيّ، ولا سيّما أنّ الاستطلاع يبيّن أنّه ثمة حاجة إلى زيادة الوعي بشأن الزواج المدنيّ وشروطه، والاختلافات الجوهرية بينه وبين الزواج الدينيّ المتّبع حتّى الآن في إسرائيل. ثمة حاجة كذلك إلى التركيز على القضايا الحقوقيّة والنسويّة الخاصّة بحقوق النساء والمساواة بين المرأة والرجل، والتمييز ضدّ النساء في المحاكم الدينيّة كافّة، وصعوبة الانفصال بين الزوجين ضمن أروقة هذه المحاكم، لزيادة الوعي بحقوق النساء الفلسطينيات في إسرائيل. إضافة إلى هذا، ثمة حاجة إلى طرح قضية الزواج المدنيّ بوصفه خياراً متاحاً ومنظومة موازية للزواج الدينيّ وليس عوضاً عنه، وذلك لإتاحة الحقّ الأساسيّ للنساء باختيار شريك الحياة، دون فرض هذه المنظومة على من يرغب بالزواج الدينيّ.

توصي هذه الورقة بإجراء بحث معمّق بشأن مواقف وآراء المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل من قضية الزواج المدنيّ وحقوق النساء في سياق قضيتيّ الزواج والانفصال، وكيفية انعكاسها على مقترحات الزواج المدنيّ والنقاش القائم في الدولة، وإسهامها في هذا النقاش ومدى تأثيرها عليه. في هذا الصدد، يوصى كذلك بإجراء استطلاع واسع تُشارك فيه شرائح أكبر من الرجال والنساء من فئات عمريّة مختلفة، ابتغاء تحليل المواقف من الزواج المدنيّ، وتحليل الفروق التي يمكن أن نلاحظها في أنماط الإجابات بين الرجال والنساء، وكذلك بين الجيل الشابّ والأجيال الأكبر؛ إذ إنّ حجم العيّنة في الاستطلاع الحاليّ لم يُتيح تحليل هذه الفروق إن وجدت. الهدف من استمرار إجراء البحوث، بما يشمل استطلاعاً للرأي ومناقشات في مجموعة بورية، هو بلورة رؤية شاملة وموقف واضح يعكس احتياجات المجتمع في كلّ ما يتعلّق بالزواج المدنيّ، وكذلك الموقف منه.

على الصعيد الشمولي، نوصي بطرح قضية الزواج المدني على القيادات السياسيّة والمجتمعيّة، وضمن حلقات أيضاً تَجْمَعُ مؤسّسات المجتمع المدنيّ بغية بلورة رؤية شموليّة تجاه الزواج المدنيّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، واتّخاذ مواقف واضحة بشأنه، من منظور حقوقيّ ونسويّ، لما للأمر من تبعات على حقوق النساء وعلى حياتهنّ اليوميّة.

كيان - تنظيم نسويّ تأسّس عام 1998، ويطمح لمجتمع متنوّع وآمن وعادل، خالٍ من التمييز الجنديّ، تحظى فيه النساء الفلسطينيات بفرص متكافئة لتحقيق الذات، وتأخذن دورًا قياديًا ومؤثّرًا في المجتمع من خلال إدراكهنّ وتحقيقهنّ لحقوقهنّ الفرديّة والجمعيّة. ولتحقيق هذا، نسعى في كيان لتشكيل حركة نسويّة فلسطينيّة ميدانيّة منظمّة وفاعلة في البلاد وتمتدّ إلى مناطق فلسطين التاريخيّة كافّة. تؤثر عمليا في المجتمع من خلال مواجهة مسبّبات وجذور قضايا وظواهر التمييز الجندي والديفاع عن حقوق النساء وضمان انخراطهنّ في دوائر اتّخاذ القرار بشكل عام.



کیان . تنظیہ نسوی
KAYAN- FEMINIST ORGANIZATION

 [kayanfeministorganization](https://www.facebook.com/kayanfeministorganization)

 Kayanfeminist.org

 [kayanfeminist](https://twitter.com/kayanfeminist)

 info@kayanf.org

 +972-4-866-1890